www.14october.com

المشاركون في البرنامج التدريبي لمشروع الحشد المجتمعي بعدن لـ 14 أكتوبر :

تعلمنا إقامة مشاريع حيوية يستفيد منها المواطن في حياته المعيشية

الحشد المجتمعي يساعد أفراد المجتمع على المساهمة الفاعلة في التنمية

اختتمت في قاعة مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان البرنامج التدريبي لمشروع "الحشد المجتمعي" الذي ينفذه مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع "برنامج استجابة" وتمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وتطرق البرنامج التدريبي الذي حاضر ودرب فيه الخبير الدولي الدكتور خالد الحريري واستمر (4) أيام إلى أهمية تعزيز الديمقراطية وتجسيدها في تنفيذ مهمات المرحلة الانتقالية التي مرت بها البلاد.. بمشاركة (100) متدرب ومتدربة يمثلون الفئات والشرائح الاجتماعية وهم أعضاء لجان المجتمعات المحلية العشرين التي قام مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان بتشكيلها على مستوى المديريات الـ (8) لمحافظة عدن.

عدن / عادل خدشي

وأكد الأخ محمد قاسم نعمان رئيس مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان أن ما يتضمنه مشروع الحشد المجتمعي من مهمات، هو أن منظمات ومؤسسات المجتمع المدني يجب عليها أن تؤدي دورا أكبر وأفضل في عملية وضع وتنفيذ الأنشطة والمهمات التي من شأنها مساعدة البلاد في تخطي هذه المرحلة، فبمجرد التوقيع على المبادرة الخليجية وتكوين حكومة وفاق وطني؛ فإن المشاركة المجتمعية وكذا عملية تحفيز وتمكين المجتمعات المحلية من ذلك، تعد من القضايا الضرورية والملحة في هذه المرحلة، وبالنظر إلى الساحة اليمنية؛ فإن منظمات المجتمع المدني هي الجهة المؤهلة لقيادة المشاركة المجتمعية، ويمكنها تأدية هذا الدور من خلال تقديم الدعم لشريحة كبيرة من المواطنين في كل المدن والمناطق المختلفة.

من جانبه أشار الأخ عبدالرؤوف محمد سعيد منسق أعمال المشروع إلى أنه بانتهاء عقد هذه الورش التدريبية سيتم الانتقال إلى الجزء الثاني من المشروع وهو تنفيذ المبادرات التطوعية التي تقرر تنفيذها في كل مديريات محافظة عدن، موضحا أن هذه المبادرات التطوعية وعددها (20) مبادرة، سيقوم بتنفيذها مواطنو هذه المجتمعات، ليؤكد من خلالها استعدادهم للمشاركة والمساهمة في حل مشكلات مجتمعاتهم المحلية.

وقد حدد الأخ عبدالرؤوف منسق المشروع، أن من سيقوم بتنفيذها المبادرون من المواطنين، وتحت إشراف ومشاركة لجان المجتمعات المحلية في عدد من مديريات محافظة عدن، بتنفيذ مبادرات في ثلاثة مجتمعات محلية ومبادرات طوعية لإصلاح الصرف الصحي وردم الحفر في الشوارع وترميم مدرسة وتشجير مساحات (عبدالعزيز عبدالولي)، كما سيتم توصيل المياه والصرف الصحي إلى مركزي الصم والبكم والمعاقين حركيا وإصلاح حديقة الأطفال وسلالم لمساكن في مرتفعات حافة الهنود، وإعادة تأهيل حديقة الأطفال بالوحدة السكنية كريتر وترميم ثانوية البيحاني المجاري وتوصيل المياه لسكان باصهيب (جبل المحاريق)، بالإضافة إلى عمل 19 سبورة لمدرسة وتوفير وتركيب مراوح للصفوف.

وفي هذا الخصوص أعطى الأخ المهندس وحيد علي أحمد رشيد محافظ محافظة عدن توجيهاته إلى الجهات ذات العلاقة بتقديم التسهيلات والعون الفني لمركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان، وتمكينه من تنفيذ هذه المبادرات التطوعية التي أكد أهميتها وأهمية الدور الذي يجب أن يؤديه المواطنون في حل مشكلات مجتمعاتهم.. حيث تم نزول عدد من المهندسين إلى مختلف المواقع المستهدفة تنفيذ المبادرات فيها، الذي حددوا احتياجات هذه المبادرات، التي سيتولى مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان توفيرها من خلال شراكته مع و"برنامج استجابة" وتمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وعلى هامش الدورة التي استمرت أربعة أيام التقت صحيفة (14 أكتوبر) بعدد من المشاركين والمشاركات فيها.. وكانت الحصيلة التالي:

الأخت ابتهال صالح مفتاح إحدى المشاركات التي قالت :

إن ما تم الاستفادة من هذه الدورة التي تختص في مشروع الحشد المجتمعي هو كيف أكون شخصية بارزة في المجتمع، وأن اتخذ قراري بكل شجاعة وقوة وأصنع قراراتي بكل ثقة وعزم.

ولفتت إلى أن أبرز ما يحمله المشروع هو إقامة مشاريع تخدم المجتمع، وأبناءه في مناطق معينة، وهذه المناطق تكون بحاجة ماسة إلى هذه المشاريع الضرورية.

بدورها الأخت مها يسلم سالم عوض قالت:

ما تم الاستفادة من مشروع الحشد المجتمعي أنه يمكن للمجتمع أن يقوم بالمشاركة في إدارة المجتمع وصنع القرارات والمشاركة في جميع الحقوق والواجبات لكل مواطن دون أي تمييز عنصري أو طائفي أو جنسي أو ديني أو ثقافي أو اجتماعي أو حزبي.

أما أبرز ما يحمله المشروع قالت الأخت مها: هو أهمية قيام مشاريع حيوية وضرورية ليستفيد منها المجتمع المحلي في حياته المعيشية.. مضيفة أن الفئات التي تنتمي إليها هي منطقة السيسبان في الشيخ عثمان.

من جانبها اعتبرت الأخت صفاء ناصر محمد سعيد ناشطة شبابية وتطرقت إلى استفادتها من الدورة بقولها:

ما تم الاستفادة هو كيفية القيام بإدارة المجتمع وصنع القرارات في الوقت المناسب، وكيفية إعداد مشاريع صغيرة وما هي الخطوات الجديرة التي نتبعها في إدارة المشروع، وما هي الإدارة الديمقراطية.

وقالت: إن إشراك منظمات المجتمع المدني مع منظمات حقوق الإنسان لإقامة مشاريع يستفيد منها الناس في حياتهم.. أما المنطقة التي أنتمي إليها فهي منطقة السيسبان بمديرية الشيخ عثمان بعدن.

كما التقينا الأخت صنعاء فتيني عياش عمر التي تحدثت إلينا قائلة:

استفدنا من الدورة من كيفية نشر الوعي بين الشباب والشابات وجميع الفئات بمختلف الأعمار وتوسيع مداركهم التوعوية من أجل تحسين مجتمعهم المدني والثقافي.. فهناك شباب لديهم الرغبة والقدرة على العمل لتقديم الأيادي العاملة لتحسين هذا المجتمع المدني، ولكن لا يوجد التمويل لهذه المشاريع، حتى مشروع واحد.

ويرى الأخ سعيد سالم سمنه – عضو المجلس المحلي بمديرية المعلا: الدورة جيدة والمحاضر رائع.. إذ استفدت من هذه الدورة حيث كان الحوار مع المحاضر والزملاء، واستفدت من بعض المعلومات التي تحدثت عن الديمقراطية ومفاهيمها الصحيحة، وكذا الحشد المجتمعي جيد، ومن أجل تثقيف المجتمع يجب توفير الإمكانيات.

ويتفق معه الأخ عبداللطيف محمد ألتقته صحيفة "14 أكتوبر" الذي يقول:

د. خالد حريري

نعمان الحكيم

محمد عبداللطيف

اسمهان علي مسرع

فائز محمد إسماعيل

صالح أشرف

الدورة جيدة، وتأتي ضمن سلسة دورات ينظمها مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان والخاصة بالحشد المجتمعي، وكيف تتفاعل اللجان المجتمعية المشاركة في الدورة مع المجتمعات المحلية.

ويضيف أن الاستفادة من الدورة هو المعرفة حول الديمقراطية وكيفية تطبيقها في التعامل مع المجتمع، وكيفية تطبيق الديمقراطية من قبل الحكام والأنظمة القائمة التي تعمل حرف الديمقراطية عن مسارها الصحيح.

وأشار إلى أن الحشد المجتمعي في وجهة نظره شيء مهم؛ يجعل جميع أفراد المجتمع يسهموا إسهاما فاعلا في التنمية وتنفيذ المشاريع الصغيرة المرتبطة بحياة الناس، ومن دون الحشد المجتمعي لا يمكن تنفيذ مثل هذه المشاريع الصغيرة في الأحياء والوحدات السكنية والمرتبطة بحياة الناس.

أما الأخ نعمان الحكيم – تربوي وناشط حقوقي قال:

إن مثل هذه الدورات تكسب المتلقي مفاهيم في الديمقراطية وحقوق الإنسان والحشد المجتمعي، وهذه مبادرة يتبناها مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان وعلى رأسه الأخ محمد قاسم نعمان والطاقم العامل معه من متخصصين وكفاءات نعتز بها.

وأشار إلى أنه لابد من مواصلة مثل هذه اللقاءات وتعميم فائدتها عبر وسائل الإعلام المختلفة، ونحن سعداء بمثل هذه الدورات والمشاركة فيها.

أما الأخ محمد فائز فقال:

إن الدورة مفيدة إذ شملت العديد من الجوانب المهمة التي لم يتطرق إليها أفراد المجتمع، وقد ناقشت آراء الأعضاء بشفافية وتبادلت الآراء حول المواضيع التي تم مناقشتها.

وأشار إلى أن الدورة فتحت لنا مجالا للجدال حول مواضيع مهمة وحقائق لم تكن معلومة لدينا في السابق، وقد بينت ووضحت المشكلات التي يواجهها المجتمع والأسباب التي أدت إلى ظهور هذه المشاكل.

وأكد أن المشروع ناجح جدا، فقد شمل أعضاء من مختلف فئات المجتمع سواء أكانوا من الشباب أو أعضاء في بعض المجالس المحلية، وقد ساعد ذلك على تبادل وجهات النظر في العديد من القضايا المهمة، وينبغي أن تتوسع دائرة النقاش بين الأعضاء.

بدوره الأخ صالح أشرف مشارك في الدورة قال:

إن هذه الدورة اشتملت على العديد من القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمع ويحتاج إليها الفرد لمعرفتها وبرز دور الشباب في المجتمع باعتباره جزءا فعالا في المجتمع، وقد تم النقاش بكل حيادية وكانت بالفعل دورة ناجحة.

وأكد أن الدورة أكسبتنا وعرفتنا على العديد من الموضوعات المهمة التي كانت غائبة عن ذهني، موضحا أن هذه الدورة بينت لنا العديد من القضايا التي أكسبتني خبرة في الحياة المجتمعية.

وأشار إلى أن مشروع الدورة كان ناجحا من وجهة نظري، فهو يسهم في توظيف طاقات الشباب في بناء المجتمع والدولة، وإكسابهم العديد من المهارات وكيفية تحمل المسؤولية تجاه المجتمع.

واعتبرت الأخت اسمهان علي مسرع إحدى المشاركات في الدورة: إن الدورة جيدة ومفيدة، وهدفت إلى التعريف عن الديمقراطية، وكيفية ممارستها والطرق الصحيحة التي تؤدي إلى الديمقراطية والابتعاد عن اللبس الذي حصل من كثرة التشويش والمغالطة وإبعاد المفاهيم الصحيحة للديمقراطية.

وأشارت إلى أن ظهور الفرق بين ما هو سائد والمفهوم الأساسي للديمقراطية حتى نتمكن من ممارسة الديمقراطية بشكلها الصحيح وتطبيقها بحذافيرها.. مؤكدة أن الحشد المجتمعي هو تضافر الجهود حتى نستطيع معالجة أية صعوبات قد تواجه المجتمع، وكذا حل المشكلات التي تواجهنا بشك مبسط اليوم لنحلها بشكل أكبر غدا.

التحصين ضد شلل الأطفال .. لحياة صحية واعدة

الصحة نعمة متجددة،غالية لا تقدر بثمن، فلا يحسن معرفة العافية إلا من عانى الأمرين وذاق الألم ومرارته لعلة أصابته أو لمرض أذاقه صنوف الأوجاع، فيالها من نعمة عظيمة تستوجب منا الحمد والثناء للمولى عز وجل.

إنها بحق تاج على رؤوس الأصحاء، وكذلك التحصين ضد شلل الأطفال في كل حملة تطعيم، والتحصين الروتيني الذي يتخذ نسقاً منتظماً ليس فيه إخلال بمواعيد أو إقصاء أو تحييد لأي جرعة من لقاحاته، فهما يشكلان معاً عامل قوة لجهاز المناعة بالجسم يتوج صحة الطفل المحصن بالوقاية الكاملة من اعتلالات وخيمة تهدد صحته، بل وحتى حياته.

إعداد / د. محمد أحمد الدبعي

هذا شأن مرض شلل الأطفال وغيره من أمراض الطفولة التي يعد التطعيم واقياً أساسياً يجنب الأطفال الإصابة بأي منها، ذلك لأن داء شلل الأطفال ليس بأقلها خطورة، بل أسوأها تهديداً وإلحاقاً للضرر بما يسببه من إعاقة تلازم الإنسان الذي أصيب بالمرض مدى الحياة، وأحياناً- إذا ما طال عضلات معينة أعلى الصدر فأصابها تكون النتيجة وخيمة ومؤلمة للغاية، حيث يعطل مرونتها ويتسبب بضمورها، ما يؤدي إلى عجز الطفل المصاب عن التنفس ومن ثم وفاته، على أثر ذلك.

لقد أدرج عن استحقاق في أولويات منظمة الصحة العالمية لاستئصاله من العالم أجمع على غرار استئصال مرض الجدري قبل عقود، حتى تضع نهاية لعبث هذا الداء الوخيم المستمر في تدميره لعافية الأجيال.

وقد تبنت دول العالم قراراً باستئصاله عام 1988م خلال اجتماع الجمعية العمومية لمنظمة الصحة العالمية من أجل احتواء خطره والقضاء عليه باستئصاله تماماً، لتطوى صفحات ماض أليم كبل فيه المرض بالإعاقة الكثير من الأطفال، ويصير- بالتحصين- أثراً بعد عين بعد أن كان في عداد الأمراض القاتلة..

فحتى العام 1988م كانت تستوطن فيروسات شلل الأطفال (125) دولة، وكان العالم يشهد في كل عام حتى ذلك التأريخ نحو(350ألف) حالة إصابة بالشلل.

وبمرور السنوات أثمر الاهتمام بالتحصين الروتيني ورفع التغطية بجرعاته الكاملة للمستهدفين من الأطفال، وكذلك حملات التطعيم التي نفذت مراراً، أثمرت في الحد من انتشار الفيروسات المسببة للمرض، والنتيجة.. أن كان لها وقاية (8 ملايين) إنسان من الإصابة بإعاقة مستديمة.

غير أنه لا تزال حتى اليوم بلدان حول العالم ترزح تحت وطأة المرض في أفريقيا، ومن أبرزها- بسبب الوبائية العالية للمرض- (نيجيريا)، وفي آسيا مثل(أفغانستان، الهند، باكستان).

تليها بمستويات أدنى بلدان أخرى أفريقية مثل (تشاد، الكونجو الديمقراطية، أنجولا..).

واليمن والحمد لله تجاوزت مشكلتها الكبيرة مع مرض شلل الأطفال، إذ أنها منذ ست سنوات تشهد حالة من المعافاة، وخالية تماماً من انتشار فيروسات شلل الأطفال البرية، والعمل دؤوب في برنامج الترصد الوبائي بوزارة الصحة العامة والسكان وفق المعايير العالمية وفيه استقصاء وفحص جميع الحالات المشتبه والمحتمل أنها ربما تكون حالات إصابة جديدة، ثم إرسال عينات منها للتأكيد القاطع للإصابة أو عدمها وذلك إلى المختبرات المرجعية في(اطلنطا) بالولايات المتحدة الأمريكية، وبفضل الله، تبين حتى الآن أن كل الحالات المشتبه والمحتملة ليست لمرض شلل الأطفال، مما يؤكد عدم وجود فيروسات شلل الأطفال البرية في البيئة اليمنية وخلوها تماماً منها..

ولم يكن هذا الإنجاز الذي حققته البلاد، ليترك دون الاستمرار في المحافظة عليه- حتى لا يذهب سدى أدراج الرياح - لذلك دأبت وزارة الصحة العامة والسكان وبرنامجها الوطني للتحصين على رفع وتيرة التحصين سواءً الروتيني عبر المرافق الصحية والذي شهد على مدى أعوام متتالية إنعاشاً برفع نسبة التغطية بجرعاته للأطفال المستهدفين دون العام والنصف من العمر، أملاً في الوصول إلى النسبة المناسبة في شمول المستهدفين بالتحصين والتي تجعل اليمن آمنة من أمراض الطفولة القاتلة وذلك ببلوغ نسبةٍ أعلى من (90 ٪) في عموم البلاد، وليس في مناطق دون أخرى- كما هو حاصل الآن نتيجة ضعف وعي بعض المواطنين- فبتلك النسبة للتحصين الروتيني يمكن للحد من اختراق داء الشلل الحدود وتسلله إلى أراضينا قادماً - عبر حركات السفر المتواصلة حول العالم- من البلدان الموبوءة أو حتى الأقل وبائية، فينتشر من خلال حاملي عدوى المرض إلى بلدان وبيئات قد تخلصت من هذا الداء مسبقاً ليحل المرض وتحل الكارثة بالأطفال ضعيفي المناعة بسبب عوز الغذاء، أو على الذين لم يحصلوا على كفايتهم من جرعات التحصين ضد شلل الأطفال، سواءً من خلال ما نفذ من حملات التطعيم التي تستهدف الأطفال دون سن الخامسة، أو لعدم استكمال من هم دون العام والنصف من العمر لجميع جرعات التحصين الروتيني.

هذا - إذن- المشهد الحقيقي في اليمن، وهو لا يخلو من التعقيد طالما قلة من الناس يحرمون أطفالهم من التحصين الروتيني أو لا يواصلون إعطائهم كامل الجرعات حتى آخر جرعة، بدءاً من تحصينهم بعد الولادة ولو حتى من اليوم الأول على ولادتهم، ثم الانضباط في زيارات وجلسات التطعيم بحسب الموعد، ومواصلتها ولو تأخرت قليلاً عن موعدها.

بالتالي لا بد من تواصل تنفيذ حملات وطنية للتحصين لتكون داعمةً للتحصين الروتيني، وهي ليست- كما يظن البعض- بديلة عنه بل أنها تعزز مناعة أطفال اليمن، كي لا يقعوا فريسة الإصابة بالمرض.

وقد بدأ تنفيذ هذه الحملات في اليمن منذ عام 1996م بوتيرة عالية إلى أن أوشكت بعد سنوات على الخلو من فيروس شلل الأطفال، لولا أن استجدت أوضاع جديدة أواخر العام 2004م لم تكن بالحسبان، لدى وفود فيروساته البرية الوخيمة من بلدان موبؤة، انطلاقاً من(نيجيريا) بأفريقيا التي يستوطنها المرض وما جاورها من بلدان موبوءة وامتدت رقعة الانتشار لها بوتيرة عالية فحلت بأرض السودان التي شهدت وبائية عالية للمرض خلال العام 2004م، ومنها تسللت فيروسات شلل الأطفال إلى السعودية واليمن عبر الحدود وتحديداً مع موسم الحج من خلال بعض الحجيج الحاملين للعدوى وقد قصدوا بيت الله الحرام بالمملكة العربية السعودية لأداء هذه الفريضة ، فشهدت اليمن نهاية العام 2004م وخلال العام 2005م، ظهوراً وزيادةً في حالات الإصابة بشلل الأطفال حتى تعدت(450) حالة إصابة ؛ ولم يكن فيروس الشلل من النوع المعهود، بل من النوع الأول الأشد ضراوة ووبائية بين الأنواع الثلاثة للمرض، والأكثر تسبباً في إحداث الشلل والإعاقة ، ما استدعى دخول البلاد مرحلة جديدة لاحتواء المشكلة فنفذت وكثفت فيها حملات تحصين وطنية على فترات، أثمرت بعد ذلك في انحسار خطر المرض وعدم ظهور إصابات جديدة منذ فبراير 2006م.

وباستمرار اليمن خالية من المرض لأكثر من ثلاث سنوات واستيفائها للمعايير والشروط المطلوبة والمحددة التي تؤكد خلوها من سريان فيروسات الشلل البرية، نالت بذلك استحقاقاً من منظمة الصحة العالمية بخلوها من فيروس شلل الأطفال عام 2009م، وذلك بعد بحث وتمحيص وتحقق من لجنة الإشهاد على ذلك، ما أوصلها- في نهاية المطاف- إلى نَيل هذا الاعتراف.

وإذ بنا على أعتاب تنفيذ حملة التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال في الفترة من (11-13 يونيو2012م) من منزل إلى منزل في عموم محافظات الجمهورية، نجدها- دون مبالغة- رافد بناء يعزز مناعة الأطفال دون سن الخامسة بعد أن سبق حصولهم على جرعاتٍ مماثلة في الحملات وجولاتها التي توالت منذ نوفمبر 2011م وحتى مطلع أبريل 2012م.

فالواجب على الآباء والأمهات تحصين أطفالهم المستهدفين دون سن الخامسة بلا استثناء، بغض النظر عن التطعيمات السابقة مهما تعددت أو تكررت جرعات التحصين.

- المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي والسكاني بوزارة الصحة العامة والسكان